



كلمة لبنان

يلقيها

السيد إبراهيم عساف
المنسق السياسي لمجلس الامن

أمام مجلس الأمن

حماية المدنيين في النزاع المسلح

نيويورك في ٢٠١١/١١/٩

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

*Permanent Mission of Lebanon to the United Nations
866 United Nations Plaza, Suite 531, New York, NY. 10017*

أودّ بدايةً أن أشكر فخامة الرئيس **Cavaco Silva** على ترؤس هذا الاجتماع. كما أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته، وأشكر أيضاً السيدتين بيللي وبراغ والسيد سبوري على مداخلاتهم.

السيد الرئيس،

يُنظر في النزاعات المعاصرة إلى كل من هو في القلب الآخر على أنه عدو. وهذا ما جعل كل مدني على خط النيران، ومعرضاً لأن يُعتدى عليه أو يشوّه أو يُقتل في نزاع لم يخرّه. إن حماية المدنيين من هذا الخطر تشكل تحدياً هائلاً، وعلى الدول فرادى والمجتمع الدولي بذل كل جهد لتحقيقها.

لقد خطا المجتمع الدولي خطوات كبيرة في مجال حماية المدنيين، لاسيّما على مستوى وضع الأطر المعيارية. إلا أن التحديات تبقى عديدة على أرض الواقع. وإذا كانت الحماية الفاعلة تتطلب استراتيجية متكاملة بالتعاون مع الجهات الإنسانية الرئيسية، فإن مسؤولية حماية المدنيين تقع بالدرجة الأولى على عاتق الدولة المعنية نفسها، التي تتحمّل المسؤولية الأولى أيضاً في المحاسبة على الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني. من هنا، فإنّ على المجتمع الدولي والأمم المتحدة المثابرة على دعم بناء القدرات المحلية بما يضمن وفاء السلطات الوطنية بموجباتها في هذا المجال.

السيد الرئيس،

إنّ لدى مجلس الأمن مجموعة من أدوات الحماية المعروفة، إلا أنّ عليه التأيي في اختيار المناسب منها وفقاً لمتطلبات كل حالة، وأن يستند في ذلك إلى معلومات مبكرة، موضوعية، وموثوقة. وهذا ما أتاح للمجلس التحرك بسرعة لحماية المدنيين في ليبيا من خلال اعتماد القرار ١٩٧٣، الذي كان خياراً استثنائياً وأخيراً لمواجهة الخطر الداهم.

ويرى لبنان أن المساءلة عنصر أساسي في إحقاق المصالحة بين مكوّنات المجتمع بعد انتهاء الأعمال القتالية. وعليه، فإننا ندعم مواصلة الجهود لجلاء الحقيقة في ليبيا، ومحاسبة جميع المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بحق المدنيين الليبيين، إذ أنّ إحقاق العدالة، بالإضافة إلى كونه ينصف الضحايا ويسدّل الستار على ثقافة الإفلات من العقاب، فإنّه يشكل وسيلة ردع للمستقبل.

السيد الرئيس،

نشدد على ضرورة إعطاء فرصة للمجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية للعب دور فاعل في منع نشوب النزاعات كلما كان ذلك ممكناً، كونه السبيل الأكثر فعالية لحماية المدنيين. ويتم ذلك عبر وسائل عديدة منها الوساطة والتفاوض والدبلوماسية الوقائية. والواقع أن الحماية المستدامة للمدنيين لا يمكن أن تتحقق بمجرد معالجة أعراض النزاعات، بل يجب التصدي للأسباب الكامنة وراءها، ودعم الجهود الوطنية في إجراء الحوار الجامع وتحقيق المصالحة وإعادة الإدماج. ولا بد من التركيز أيضاً على إعانة الدول الخارجة من النزاعات على بناء مؤسساتها الأمنية والقضائية، لما لذلك من أثر إيجابي على إحلال سيادة القانون وتعزيز ثقافة الحماية.

السيد الرئيس،

لقد استضاف لبنان المؤتمر الثاني للدول الأطراف في اتفاقية حظر القنابل العنقودية من ١٢ إلى ١٦ أيلول ٢٠١١، تحت عنوان "معاً من أجل حياة آمنة". وقد سمح انعقاد هذا المؤتمر في بلد متضرر كلبان، بتسليط الضوء على التداعيات الإنسانية الباهظة لهذه الأسلحة على المدنيين، وشكل مساحة للتقاء لمثلي أكثر من مئة دولة شاركت في وضع "إعلان بيروت"، وساهمت بذلك في تعزيز سبل المحاسبة، ورفع صوت ضحايا هذه الأسلحة الفتاكة، التي استخدمتها إسرائيل في عدوانها على لبنان عام ٢٠٠٦. ونعيد التأكيد على المطالبة بإلزام إسرائيل بالتعويض للبنان عن الخسائر التي ألحقتها هذه الأسلحة التي لا تزال حتى اليوم تتربص بالمدنيين اللبنانيين في حقولهم، وأماكن هـو أطفالهم.